

تصدر عن

المبادرة العربية للتمكين الاجتماعي و الاقتصادي للمتحررات من الأممية

أسستها جمعية المرأة و المجتمع في مارس 2015

أُسست في مارس 2018

العدد الرابع

ديسمبر 2019

# التعلم و المستقبل

منصة إقليمية للتعليم و التعلم مدى الحياة

## كلمة العدد

تتوجه إدارة الإشراف على النشرة الرقمية العربية و مع أصدارها الرابع و الأخير لعام 2019 بتهنئة الشعب المصري و العربي و كافة شعوب العالم بالعام الجديد و كلنا أمل بأن يشهد العالم في عام 2020 تطورات إنسانية و أخلاقية مبشرة تؤكد أنتهاء قسوة ووحشية السنوات السابقة وتأثيرها على البشر من تهميش و تمييز و إقصاء و ترحال و فقر و مرض و بطالة و إغتراب. نأمل أن نشهد عصرًا يتسم بالعدالة و المساواة و الإنصاف و التسامح و التنمية الإنسانية الشاملة و المستدامة يراعي فيها الأجيال القادمة

## م الموضوعات العدد

”كلمة العدد“

”الملف الرئيسي .. ملامح حصاد التعليم على المستوى الدولي لعام 2019“

”رائد التدوير .. د/ عبد الفتاح جلال“

”خبرات عربية .. التجديد التربوي في العالم العربي“

”خبرات دولية“

”التمكين ضرورة هامة لنجاح برامج تعليم الكبار“

”تجربة متحركة“

”موارد معرفية“

ستتناول النشرة في عام 2020 دور الثقافة و الصحافة و الإعلام و الفنون و شبكات التواصل الاجتماعي في دعم و تطوير قضايا تعليم الكبار و التعلم مدى الحياة



## أ / سهام نجم

رئيس جمعية المرأة والمجتمع - مصر  
مؤسس الجائزة العربية المتحررات من الامية

ما زالت و ستظل قضايا التعليم و التعلم على أولويات خريطة التنمية البشرية و المستدامة ليس فقط لأنها تشكل العقول بالمعرفة و تطور الذات و تخلق أدوات جيدة للمعايشة مع الآخرين و النفاد إلى سوق العمل و لكن أيضاً لأنها الأخطر في تشكيل مستقبل الأمم و في تحديد أولويات التنمية لتصنع الإستراتيجيات البعيدة و المتوسطة المدى و لتعبئة الموارد و لتهيئة الرأي العام و لتخصيص الموازنات المالية من خلال سلسلة مترابطة و محكمة بناء على القرار السياسي المحدد بأولويات التنمية.

في عام 2015 تم أصدار وثيقة تاريخية هامة حول كيفية مواجهة المخاطر و التي تأتي من فعل الطبيعة و البشر حيث تهدد الإنسانية ورسم خريطة طريق لمدة خمس عشر عام سميت بأهداف التنمية المستدامة و التي تبلورت في سبعة عشر هدفاً تسعى إلى العمل من أجل الناس و الكوكب الذي نعيشه بناء عليه تم أصدار وثيقة هامة بمجال التعليم و أهداف التنمية المستدامة و هو التقرير العالمي لرصد التعليم عام 2016 بعنوان التعليم من أجل الناس و الكوكب و بناء مستقبل مستدام للجميع و قد نص التقرير إلى أهمية إبراز المدخلات الحيوية لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة حيث التعليم الجيد يؤدي إلى مزيد من الرفاهة و الأزدهار و يحسن الزراعة و ينهض بالصحة و يحد من العنف و يعزز المساواة بين الجنسين و يزيد من الرأسمال الاجتماعي و يحسن البيئة الطبيعية و يساعد الناس على فهم مدى حيوية التنمية المستدامة لمستقبلنا المشترك حيث يزودنا التعليم بالأدوات الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية و الأخلاقية للتفاعل مع أهداف التنمية المستدامة و العمل على تحقيقها.

يواجه التعليم تحديات ضخمة من الصدمة الرقمية و التطور التكنولوجي الضخم و سيطرة عقول تؤيد أفضليات الأولويات الاقتصادية بحيث يصبح كفاءة و جودة التعليم هو رهينة لنظرية تساقط ثمار النمو الاقتصادية.

و قد شهد عام 2019 ثلث فاعليات دولية هامة و حيوية ب مجال التعليم أتسمت بالتأكيد و التذكير بأن العالم علي وشك الإنتهاء من الثلث الأول من الخريطة الزمنية تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2015:2030) فماذا قدم العالم؟؟ وما هو التقدم المحرز الذي تحقق على مدى خمس سنوات؟ ما هي أكثر الطرق فاعلية للتسريع بالتقدم لتحقيق الهدف و ما هي أوجه القصور و الثغرات؟ و كيفية الاستفادة بشكل أفضل من الروابط بين الهدف الرابع التعليم و بين باقي الست عشر هدف للتنمية المستدامة؟ ما هي النماذج الفعالة لإشراك أصحاب المصلحة المتعددين لتحقيق تلك الأهداف.

و قد أتسمت الفاعليات الثلاثة "الم المنتدى السياسي رفيع المستوى – التعليم المواطنة – إجتماع المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية" بالحرارك الفاعل للمنظمات غير الحكومية نحو تحقيق أهداف التعليم وبألا يترك أحداً بالخلف بالتركيز على أربعة عناصر رئيسية و هي :

٥ التأكيد على الهدف الرئيسي للتعليم "ضمان التعليم الجيد والمنصف الشامل و تعزيز التعلم مدى الحياة للجميع".  
٥ تعزيز و إيجاد الروابط الوثيقة بين تحقيق هدف التعليم – الذي أقرته و التزامت به دول العالم في 2015- و أهداف التنمية المستدامة .

٥ الإتجاه لبلورة و صياغة خريطة طريق لتحقيق الهدف السابع من أهداف التعليم و هو المعنى بالتعلم من أجل التنمية المستدامة و الحقوق و المساواة بين الجنسين و تعزيز ثقافة السلام و اللاعنف و المواطنة العالمية .  
٥ تعزيز و تطوير أدوار المنظمات غير الحكومية للمساهمة و المشاركة الفاعلة في صياغة أدوات و آليات جديدة و مبتكرة لتحقيق أهداف التعليم و التنمية المستدامة.

### الم المنتدى السياسي الرفيع المستوى (HLPF)

تحت موضوع "تمكين الناس و ضمان الشمولية و المساواة" عقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى (HLPF) إجتماعية في يوليو الماضي بمقر الأمم المتحدة لمناقشة ٦ أهداف من أهداف التنمية المستدامة :  
الهدف الرابع : التعليم ، الهدف الثامن : النمو الاقتصادي العمل اللائق ، الهدف العاشر : عدم المساواة  
الهدف الثالث عشر : تغير المناخ ، الهدف السادس عشر : السلام و المجتمعات المستدامة  
الهدف السابع عشر : تعزيز وسائل التنفيذ و تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة و يمثل المنتدى السياسي رفيع المستوى آلية رئيسية في نظام الأمم المتحدة للمساءلة و متابعة و مراجعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 و أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على المستوى العالمي ، و هو منصة يجتمع فيها الوزراء و الحكومات و المجتمع المدني و القطاع الخاص و أصحاب المصلحة الآخرون لتقييم النجاحات و التحديات أمام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.  
و بدلاً من تقديم الإعلان السياسي المقترن الي وزراء العالم بالمنتدى السياسي بحيث يكون التعليم في مكان بارز فيه باعتباره عامل التمكين الرئيسي للتنمية المستدامة إلا أنه لم يكن هناك اشارة في المسودة صفر مما يدعى للفلق الشديد و استدعي مجموعة العمل أصحاب المصلحة في التعليم من منظمات المجتمع المدني كافة(EASG) لتنسيق الأدوار و تفعيلها بين القطاعات الأربع المتمثلة في الكيانات التعليمية و الأكاديمية ، المنظمات غير الحكومية من شبكات و ائتلافات تربوية ، الإتحادات الطلابية ، و اتحادات المعلمين ، بالإضافة إلى القطاع الخاص و قد ركزت مدخلات المجتمع المدني على تعزيز هدف التعليم للتنمية المستدامة وأهمية جودة و كفاءة التعليم المدرسي للجميع و خاصة بالمناطق المهمشة و للفئات الضعيفة ، أهمية التعلم مدى الحياة و التدريب دعم وسائل الإعلام و الحملات لرفع الوعي بأهمية التعليم و بناء المجتمعات ، المساواة بين الجنسين في التعليم . مشاركة المجتمعات في المجتمعات و ورش العمل مع القطاع الحكومي والمشاركة في وضع السياسات مع متذوي القرار .

- و في إطار إيجاد الروابط بين التعليم و باقي أهداف التنمية المستدامة فقد تبلورت في التالي:-
- أهمية قيام الحكومات بإشراك المجتمعات و الشباب و كافة أصحاب المصلحة في صياغة القرارات .
  - تطوير و تحسين السياسات و الخدمات و الهياكل التربوية.
  - الاستثمار في الإبتكار و جودة البيانات
  - زيادة و تحسين الاستثمار و تمويل التعليم
  - إنشاء الأدارات المشتركة في السياسات و التخطيط بالتعاون مع أصحاب المصلحة .

و في ختام المنتدى السياسي رفيع المستوى ربط فالتين كوف - نائب رئيسة المجلس الاجتماعي و الاقتصادي للأمم المتحدة هو يعتبر المحرك الرئيسي لمتابعة أهداف التنمية المستدامة ربط بين أهداف التنمية المستدامة 2030 و التقرير العالمي لرصد التعليم عام 2016 حول التعليم من أجل الناس و الكوكب وإزدهار الكوكب و السلام و الشراكة و أن تحقيق تلك الأهداف يتطلب معالجة أوجه الضعف و عدم المساواة العميقه الجذور عبر الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للتنمية المستدامة و ذلك من خلال السياسات التي تهدف إلى عدم ترك أي شخص خلف الركب و معالجة الآلية التي أدت إلى تركيز الثروة و السلطة في يدي أفراد دون سواهم.

#### الهدف 4/7 من أهداف التعليم والتنمية المستدامة "التربية القائمة على المواطنة"

لم يكن العالم في أشد الاحتياج لثقافة المواطنة أكثر مما نحن فيه الآن حيث تجتاح الصراعات و الإنقسامات و الإستيطان و الإحتلال و التهديدات و العنف المسلح و الإرهاب ، ولكن ذلك لا يجعلنا ننسى عصور طويلة بين الدول من التعاون الإيجابي و الروح التعاونية و معالجة التحديات المشتركة ساد في ظلها المدنية و الرخاء و الرفاهية و قد ركز الهدف السابع من أهداف التعليم على تعزيز ثقافة السلام و اللاعنف و المواطنة العالمية و تقدير التنوع الثقافي لتساهم في ثقافة شمولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأفراد و المجتمعات و الهيئات الحكومية و غير الحكومية ، و تشجيع و تمكين المجتمعات المحلية حتى السياقات العالمية من تطوير التفاهم و الإحترام المتبادل و تطوير المهارات و دعم أكبر من العدالة و التضامن و المساواة من خلال المدخلات التعليمية الثلاثة التعليم الرسمي ، التعليم النظامي التعليم غير الرسمي و التي توفر فرص للتعلم مدى الحياة .

و قد تتخطي التربية من أجل المواطنة حدود الزمان و المكان حيث تعزيز حقوق الإنسان و المساواة بين الجنسين و السلام و تقدر التنوع الثقافي و تساهم في تعزيز التثقيف التحويلي الذي يعالج هذه الأبعاد من خلال الإستفادة من نقاط القوى لمجموعة أصحاب المصلحة في التعليم و تحديد أرضية مشتركة و التعلم من دروس الماضي و الإتجاه نحو تعبئة جميع الموارد المتاحة لتحقيق نتائج أفضل

لذا أطلقت مبادرة جسر 47 (Bridge 47) و هي مبادرة أوروبية دولية تتبلور حول قوة تعليم المواطنة العالمية في تحقيق تنمية مستدامة من خلال منظومة القيم الإنسانية و لتحقيق ذلك كان لابد من إعادة التفكير في بناء و تطوير علاقات تتسم بالمعرفة و المهارات الازمة لجعل الإنقال الى مجتمع عالمي سلمي مستدام.

مبادرة جسر 47 تجربة ثرية تهدف الى رسم خريطة طريق نحو التربية على المواطنة تركز فيها على محاور تعزيز التنمية المستدامة و العدالة الإجتماعية و أبرز قوة التعلم مدى الحياة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة و جعل مجتمعات مستدامة صالحة للأجيال القادمة و العمل بإتجاه تأمين ارادة سياسية و تحسين السياسات العامة بإتجاه الشفافية و الحوكمة و المسائلة.

**الإجتماع الدولي التاسع للمشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية في التعليم 2030 (CCNGO)**  
قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية و الثقافة و العلوم (اليونسكو) بتأسيس آلية دولية تلزمت مع إعلان مبادرة التعليم للجميع عام 2000 لرفع أصوات المنظمات غير الحكومية و الاستماع إليها و مشاركتها في الحوار و المناقشة في بلورة أجندة التعليم و المساهمة مع القطاع الحكومي و المنظمات غير الحكومية و أصحاب المصلحة في التعليم و تعدد المجتمعات الدولية التشاورية كل عامين في مناطق مختلفة من العالم حيث عقد أول إجتماع في منطقتنا العربية في بيروت عام 2004 و شاركت فيه أكثر من ثلاثون منظمة غير حكومية عربية و أسفرا عن انتخابات للدورة الرابعة لأنلاف التنسيقي الدولي للتعليم للجميع و يضم 6 ممثلين من مناطق العالم المختلفة و اثنين من المنظمات الدولية إما علي المستوى الإقليمي تم ترشيح منظمة غير حكومية لكل هدف من أهداف التعليم للجميع فكان منظمة تنسيقية إقليمية معنية بالطفولة المبكرة و الثانية معنية بمحو الأمية و تعليم الكبار و الثالثة تركز العمل مع المعلمين و رابعة مع التلاميذ المعاقين و خامسة للتربية المدنية ، و تم خلال هذه المرحلة إنشاء قواعد البيانات و المعلومات علي المستوى الوطني و العربي عن المنظمات المعنية لكل محور من محاور التعليم للجميع.

و في الإجتماع التاسع للمشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بينجلادش عام 2010 تم إعادة هيكلة و تطوير آلية المشاورة الجماعية . و تعود المشاورة الجماعية الدولية مره أخرى لعقد اجتماعها في منطقتنا العربية في تونس ديسمبر من هذا العام تحت عنوان " التعليم من أجل مستقبل شامل و مستدام " و كان أتاحة مساحة للحوار و النقاش حول دور المنظمات غير الحكومية في النفذ الي تحقيق أهداف التعليم و التنمية المستدامة قد ساعدت علي بلورة الدور و المهمة للمرحلة المقبلة في ظل تحديات كبيرة تواجه التعليم حيث ان العالم لا يسير بإتجاه المسار الصحيح لتحقيق التعليم لعام 2030

و ان التحديات كبيرة و ان الإنصاف و الإدماج تتسع بأشكال متعددة من التهميش و عدم المساواة و الإستبعاد و يؤكد ذلك وفقاً للاتجاهات الحالية سيكون 220 مليون طفل و شاب مستبعدون من المدرسة في عام 2030 (واحد من كل ثلاثة) و لذا حرصت المنظمات غير الحكومية ان تدق ناقوس الخطر لعدم ترك اي شخص وراءه مازال هناك أشكال متعددة من التمييز في التعليم

• واحد من كل ثلاثة أطفال ذوي الإعاقة ليس لديه فرصة للإنتحاق بالمدارس الابتدائية

• 750 مليون من شباب تمثل المرأة و الفتاة الثلاثين منهم لا يستطيعون القراءة و الكتابة

• 58% من الأطفال و المراهقين غير قادرين على القراءة و الإلمام بالرياضيات الأساسية

• نصف الأطفال في سن ما قبل المدرسة غير مسجلين في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

• نصف الشباب و المراهقين فقط يستطيعون إستكمال التعليم الثانوي

و لذا كان من الواضح ان لدينا أزمة في التعليم ، تغذيها الإرادة السياسية و تدني أولويات التعليم

و ضعف التمويل مثلاً اشار التقرير النهائي للاجتماع التشاوري كمانوه البيان على القلق العميق للمشاركين

من تنامي الداعاوي حول خصخصة التعليم و تسويقه لماله من انتهاك واضح لحق أصيل من حقوق الإنسان

و من أهم التوصيات التي خرج بها هذا الاجتماع الهام:

1. ضمان الأطر القانونية و السياسية و التخطيطية التي تعتمد نهجاً شاملأً قائماً على الحقوق.

2. تطوير المناهج و الممارسات التربوية التي تحترم التنوع بين الثقافات و تعزيز حقوق الإنسان

و المواطنة العالمية و المساواة بين الجنسين.

3. ضمان ان التدريس مهنة ذات قيمة مع توافر ظروف عمل لائقة

4. تحسين جمع و توافر البيانات المصنفة و الموثوقة .

5. أهمية تقدير الشراكة مع المنظمات و الشركاء في التنمية و الأكاديميين و المجتمع المدني.

6. بناء بيانات تعليمية آمنة و شاملة خالية من المضايقات و العنف و التمييز و دعم آليات تتيح الوصول

إلى الخدمات و المعلومات للمتضريين بمن فيهم اللاجئين و المشردين.

7. تعزيز دور الاتحادات الطلابية الديمقراطية كمؤسسات شرعية سياسياً ضمن نظم التعليم

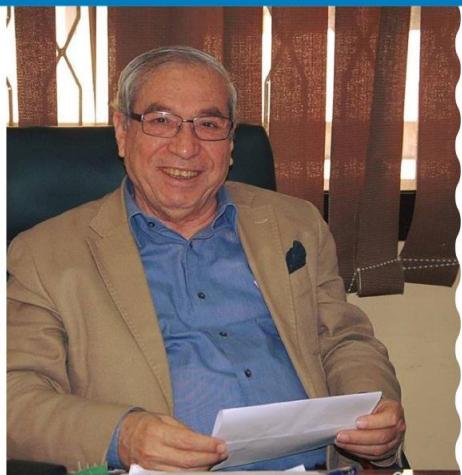
8. الإنخراط في حوار أوسع بين وزارات التربية و البرلمان و صناع السياسات من أجل معالجة متكاملة .

و بالرغم من تراجع أدوار المنظمات غير الحكومية في أغلب دول العالم إلا أنها

عندما تتماسك تصبح قوة مؤثرة و فاعلة و قادرة على إمتلاك و إدارة أدواته

المحدودة باتجاه تحقيق الهدف و الإنلتزام بخريطة طريق التعليم

و التنمية المستدامة .



أ/د/ سامي نصار  
أستاذ كلية الدراسات العليا للتربية  
جامعة القاهرة

## سيرة ومسيرة في تعليم الكبار

عندما أتحدث عن أبي وأستادي الراحل الدكتور عبد الفتاح جلال رائد تعليم الكبار في مصر والعالم العربي، أجذني في حيرة من أمري فلا أستطيع فيما أتيح لي من مساحة أن أعبر بما أشعر به تجاهه وأن أعدد، في نفس الوقت، ما قدمه من إسهامات. ولهذا سأحاول هنا أن أدمج الجانبين معاً لأقدم نبذة عن مسيرة رائد كانت له رؤية خاصة وجهد متميز أحدثا نقلة نوعية في مجال

ولعل أهم ما لفت نظري وشعرت به في رحلتي معه، في مجال تعليم الكبار خصوصاً والتربية عموماً، هو إيمانه بضرورة الربط بين النظر والعمل، وهي النظرة التي حكمت كل ما قال وأشاد. فالتعليم ينبغي أن يكون في خدمة المجتمع، وأن تتعكس نتائجه على المجتمع بشكل مباشر ويتبدي ذلك من اختياره لموضوعه في رسالة الماجستير في جامعة لندن حول التحضر في مصر وانعكاساته التربوية عام 1963 ، وهي الفترة التي شهدت وضع أسس التصنيع والتلوّع الحضري في مصر بعد إنشاء مجالس للخدمات والإنتاج ووضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك موضوع رسالته للدكتوراه حول تعليم الكبار وأدوار بعض مؤسساته في مصر عام 1966 وهي أول رسالة عن تعليم الكبار في مصر.

وقد سادت هذه النظرة كل ما أسمهم به من إنتاج فكري بعد ذلك، ويأتي في مقدمتها كتابه الذي نشر في بيروت عام 1968 ولم ينشر في مصر إلى الآن، وهو كتاب "ال التربية والاقتصاد" وهو من الكتب العربية المبكرة التي تناولت اقتصاديات التعليم، وكذلك كتابه الذي ألفه بالاشتراك مع د. مختار حمزه، والأستاذ أحمد التركي بعنوان "التنمية والتخطيط والتعليم الوظيفي في البلاد العربية"، والذي صدر عام 1972 وهو يعتبر دليلاً عمل لكل من يتصدى

لما يعد هذا الكتاب وغيره من الكتب والبحوث والمحاضرات التي ألقاها بمثابة الفكر المؤسس لاتجاه محور الأمية الوظيفي في البلاد العربية، وهو الاتجاه الذي لا ينظر إلى محور الأمية باعتبارها عملية "فك الخط" باقتصرارها على تعليم الأميين مهارات القراءة والكتابة فقط، وإنما يتتجاوزها إلى الربط بينها وبين العمل وما يتطلبه من مهارات وكفايات مهنية تفرضها متطلبات حركة التنمية الشاملة التي كانت سائدة في السبعينيات والستينيات من القرن الماضي.



ولم تقف رؤيته للتعليم الوظيفي عند هذا الحد البراجماتي بل تجاوزته إلى نزعة إنسانية جعلته يؤكد على ضرورة أن يتوجه كل الجهد في التعليم إلى الفئات المهمشة من أبناء المجتمع الذين يقعون في قاعدة السلم الاجتماعي، ويتنارون في القرى والكفور النائية البعيدة والمحرومة من الخدمات التعليمية والصحية.

كما يأتي على رأس كل ذلك إسهامه الكبير في وضع أول «استراتيجية مقتربة لمحو الأمية في الوطن العربي»، ولم يقتصر دوره فيها على الجانب الفكري فقط، بل أسهم عندما كان مديرًا لمركز اليونسكو برسالياً في توفير الدعم اللوجستي اللازم لعقد الاجتماعات والمؤتمرات وورش العمل التحضيرية داخل مصر وخارجها حتى صدرت عام 1976 وأقرها مؤتمر الإسكندرية الثالث لمحو الأمية الذي عقد في بغداد في نفس العام، وظللت تستهدفيها كل الدول العربية حتى الآن في حملاتها الشاملة لمحو الأمية، أو في برامجها ومشروعاتها.

وكان عمل الدكتور عبد الفتاح جلال بمنظمة اليونسكو خبيراً للتخطيط في مجال تعليم الكبار، ثم مديرًا لمركز اليونسكو لتعليم الكبار برسالياً من أواخر السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وكان خلال هذه الفترة مسؤولاً عن تدريب الآلاف من أبناء الدول العربية وتوثقت علاقته خلالها بقادة الرأي والفكر وكبار المسؤولين التربويين فيها، وقام كذلك بتنظيم وحضور عشرات المؤتمرات في هذه الدول، هو ما أتاح له أن ينشر الفكر الجديد في هذا المجال، وأن يطور الممارسات التقليدية التي كانت سائدة في الدول العربية، وأن يرسخ التخطيط منها ومارسة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

وفي هذا السياق كان حريصاً على أن يجعل من مركز اليونسكو لتعليم الكبار برسالياً نموذجاً للوحدة الثقافية العربية، فكان يستبعد دائماً الخلافات السياسية التي كانت ولا تزال موجودة بين الدول العربية، ويعمل على محاصرتها بين المتدربين ويؤكد لهم دائماً أن الثقافة تجمع، أما السياسة فتفرق.

وأتذكر هنا أنني عاصرت معه أزمة حصار مصر بعد معايدة كامب ديفيد عام 1979، وكانت الدول العربية قد اتخذت قراراً بنقل الجامعة العربية خارج مصر، ولكنها لم تستطع نقل مركز سرس الليان، لأنه تابع لمنظمة اليونسكو فكان أن اتخذت قراراً بمقاطعته وأعلنت أنها لن ترسل متربين إلى المركز فكان أن قال: المركز أنشئ لخدمة الشعوب العربية **flying teams** ولابد أن يستمر في خدمتها، فكون فرقاً للتدريب أسمها الفرق الطائرة وأرسل كل فريق إلى دولة أو مجموعة من الدول المجاورة لعقد دورات تدريبية لقيادات محو الأمية وتعليم الكبار بها حتى يبقى على شرة معاوية، وحتى يظل المركز بيته للعرب كما كان .

ومع انتماهه العربي الراسخ كان انتماوه لمصر غالباً فأعطتها من نفسه الكثير في كل ما تولى من أعمال داخل مصر وخارجها، سواء في السلك الأكاديمي بدرجاته العلمية أو الوظائف القيادية الجامعية، فهو الذي أنشأ معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ليكون نموذجاً تفرد به جامعة القاهرة عن باقي الجامعات، وتولى إدارة المركز القومي للبحوث التربوية في مصر، وعمل مستشاراً لوزارة التربية والتعليم ولمجلس الشعب في مصر، وتولى أمانة العديد من اللجان العلمية والفنية داخل الجامعة وخارجها، وقام بتنظيم المؤتمرات القومية لتطوير التعليم في مصر مثل مؤتمر التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي وإعداد المعلم .

تلك كانت بعض المعالم من سيرة ومسيرة رائد من رواد تعليم الكبار والتربية في مصر والعالم العربي، اتسمت كلها بالنزعة العلمية والإجرائية للتطوير والتحسين والإيماع والابتعاد عن النزد النظري الذي يذهب جفاعة.



### د/ زاهي عازار

رئيس الشبكة العربية للتربية الشعبية  
لبنان

#### (مناهج تبني المواطنة)

بدعأً، لا بد من التأكيد ان اي تجديد في المناهج ليتضمن ما يسمى بـ"الرسائل الفاعلة" لا يمكن ان يندرج اليوم الا تحت عنوان: "التجديد التربوي". والتجديد التربوي ككل، قناعة يصعب الوصول اليها في مجتمعنا العربي المعاصر الذي يعتبر بمعظمه، (عبر او لم يعبر)، ان التربية هي غالباً "تعليم"، ولا تنخرط ضمن اولويات المجتمع للاسف.

ولا شك ان كافة محاولات التغيير، نادرًا ما تكون متضمنة تجدیداً كيائياً لمفهوم المدرسة، خارج إطار "التعليم وتحسينه"، وما كان هكذا تجديد يوماً، مطلباً أساسياً. وإن وجد هذا المطلب، غالباً ما يرتكز على الكلم وليس على النوع.

وعلينا ان نذكر انه خلال كل الثورات التي قامت في العالم العربي تحت مسمى "الربيع العربي" بغض النظر عن تقييمنا العام لها سلباً او ايجاباً، نقف خائبين امام عدم تضمن اي منها مطلب مدرسة جديدة لعالم عربي جديد.

#### 1- قراءة الواقع التربوي العربي ... ثورة.

ان ضرورة قراءة الواقع التربوي هي بحد ذاتها، ثورة كبيرة في كل بلد عربي، فنحن غالباً ما نكون انتقائين في قراءة الواقع، واستنسابيين في اقتراح اضافات هنا وهناك، نختارها من نظريات او ممارسات متأتية من عالم الحداثة ولتصقها بالآلة تعليمية قديمة وتقلدية، لا توصلنا الا الى نتائج محدودة، لا تغير في المسار التربوي العام ولا تؤثر في عمق مجتمع يغلي ويتألم ويتطور ويزداد فقرًا واممية، ولا يعرف كثيراً ماذا يريد؟ لكنه يتوقف الى الافضل. وللاسف نعيش اليوم تحت ضغوطات التطرف المجتمعي الذي نعاني منه، وان كان هذا التطرف فشل في اهدافه الا انه نجح من حيث لا ندري بتسريب حالة من "تطبيع العنف" المباشر وغير المباشر على، كافة الصعد، ولا سيما على، الصعيد التربوي.

ان التوعي على ضرورة التجديد التربوي ككل اساسي لتنطلق بخطوات تفصيلية في العملية التربوية. وذلك يفترض بلوحة حركة نقدية شاملة للنظام التربوي ككل. ولا نقول فقط تحديه، انما تأصيله وتحديثه، وهذا يفترض بناء رؤى تربوية شاملة تمر حكماً بتجديد المفاهيم التربوية المستعملة والمستهلكة. في نقدنا لهذه المفاهيم التي منها ستنطلق حركة التجديد، لا يمكن ان نستمر في التكلم عن التعليم، بل عن التعلم. ولا عن المعلم بل عن معلم منسق للمواهب والمعرف. ولا عن معلومات في المناهج، انما عن كيفية التفاعل الانساني، الطالبي، مع هذه المعلومات. ولا ان نفرض المناهج والمعلم بقدر ما نخلق دينامية ، تشاركية، تفاعلية بين مكونات العملية التربوية، وهم الطلاب والمعلم والادارة والاهل والمحيط. ان تجديد المفاهيم اساسي في اطلاق رؤية جديدة للتربية، يكون المناهج مرآة لها. والمناهج الجديدة يتضمن ويعكس ويبني اضافة الى المعلومات، قيمًا تربوية اساسية،

يجعل التفاعل معها أساساً في بناء المواطن الجديدة. والكلام السريع عن هذه القيم يمر حكماً بمكتشفات حقوق الإنسان التي يُنظر إليها في المجتمع العربي كأنها تطال فقط السياسة وهذا تحديد مجحف بها وهو في مكان ما يقضي عليها، لأن تيار حقوق الإنسان الذي يعصف بالعالم كله اليوم هو أيضاً اجتماعي واقتصادي وخاصة تربوي.

**التربية الجديدة ومناهجها تعتمد على التفاعل بين مكونات ثلاث:**

١- مكتشفات النظريات التربوية الجديدة.

٢- مكتشفات مسارات حقوق الإنسان وتفاعلاتها التربوية.

٣- المجتمع المحلي في ديناميته وخبراته ومكتشفاته.

ان هذه العناصر أساسية في تكوين الفلسفة التربوية التي منها تولد المناهج واليها ترجع. وفي سرد سريع للقيم التربوية، نذكر:

- |                      |                                |
|----------------------|--------------------------------|
| ٣- التعلم بالمشاركة. | ٢- التنشئة على ثقافة الخيار.   |
| ٦- التعلم بالاكتشاف. | ٤- التعلم عبر الجماعية.        |
|                      | ٧- التعلم عبر البحث.           |
|                      | ٨- التعلم عبر الفعل الاجتماعي. |

## **2- "ديمقراطية" التعليم ... والتفاعل التربوي**

اما الشروط المعاكبة فنختر لها مع التحفظ تحت شعار "ديمقراطية التعليم والتفاعل التربوي" كلمة "ديمقراطية"، لانجد بديلاً عنها رغم محدوديتها، لنعبر عن اهمية تجاوز الاحادية في القرار التربوي عبر اعطاء القيمة الكبرى لعمل الفريق، ضمن قيم تكافح كافة اشكال التهميش والتلقين الذي تعشه اليوم مكونات العملية التربوية كل.

ان "ديمقراطية" التعليم تعني مفهوماً جديداً للادارة، تشرك فيه الاساتذة والطلاب في كل قرار تربوي اساسي ويكون كذلك عبر احياء حياة الفريق ايضاً للشارك في بلورة فلسفة المنهاج ثم المنهاج نفسه. اذ علينا اليوم ان نتوقف عن اعادة انتاج المدرسة في مفهومها القديم في عالم سريع التغير عالمياً ومحلياً. فلا يمكن ان ننتج بعد اليوم منهاج بلا خلفية فلسفية لها، وبلا مفاهيم متأصلة ومتطرفة لها وبلا تقييم دقيق وعميق بعد الممارسة لها. ومن غير المفيد الاكتفاء باضافات على مناهج قديمة تجملها فنعتبرها حديثة.

ان فكرة المناهج التي تتضمن "رسائل فاعلة" في مواجهة اشكال التطرف والبيئات الحاضنة لها ليست بالضرورة صحيحة أما رسائلها الفاعلة، فتبقى ضيقة ومحدودة وغالباً غير ذي فائدة ان لم تكن ضمن تجديد تربوي متكامل، روئوي وتفاعل مع مجتمعاتنا. ومن يقول ان ذلك خيالي وغير ممكن، عليه اولاً ان يعي خطورة الانقسامات الاجتماعية، التربوية، التي يعيشها العالم العربي كل وتغذى كل انواع التطرف، وترسم تطبيعاً للعنف انتقل من الدين الى الاجتماع، والسياسة والنوع الاجتماعي، ويكبر الهوة بين الاجيال.

### 3- منهاج مدرسي ... بناء للمواطنة

ان المدرسة الجديدة تبدو مغامرة ولكن لا بدّ منها، فهي فقط "الرسالة الفاعلة" التي قد تحدّ من الانهيار في مجتمعاتنا. المدرسة الجديدة هي المستقبل الوحيد للمدرسة الرسمية المتقهّرة وهي التي تساهم في بناء المواطنة الجديدة ولا شك ان عدداً كبيراً من عناصر مشروع "المواطنة العالمية" الذي بادرت به اليونسكو ببدأ يطبق هنا هناك في العالم، بالرغم من نقدنا عليه والملحوظات القيمة، الناقصة له، فهو يعطينا ملامح لقيم مهمة في التربية الجديدة، ممكّن ان نستلهم منها الكثير في بناء مشاريعنا التربوية التجديدية في العالم العربي.

ان المدرسة الجديدة ككل ستبني مناهج متضمنة عناصر حداة تربوية في قيمها، وعناصر تأهيل للمناهج التربوية، وربما هنا يمكن ان يبدأ التحاور الغير المباشر مع نزعات التطرف في كل مكان. ان هذه التربية الجديدة هي مشروع مجتمعي واسع، يجب ان نبدأ بخطوة وهو ما قد يكتب الانفلات والتطرف لانه يعطي املا في مواجهة الهامشية والفقر اذا ما توافق مع مبادرات تنمية على امل الوصول الى اهداف قابلة للتطبيق في التنمية المستدامة على مستوى الاوطان العربية. ولاشك ان خبرات في العالم العربي والعالم، صارت موجودة ولو ناشئة مثل المدرسة غير المتدرجة وغيرها وخبرات كثيرة اخرى كما في اليابان وفنلندا، ممكّن ان تساعدننا في القيام بالخطوة الاولى في هذا التجديد التربوي المهم.

وهذا نختم باسئلة جديدة ناتجة عن هذا التحليل الاولى:

- ١- هل هكذا تجديد تربوي سيواجه عوائق في تنفيذه من قبل "الحرس التربوي القديم"؟
- ٢- هل "المدرسة الجديدة" ممكّن ان تكون رافعة لمجتمع، التراجع الاقتصادي، من سماته الغالية؟
- ٣- هل سيكون باستطاعة المدرسة الجديدة الرسمية ان تتنافس المدرسة الخاصة المنتصرة اليوم تعليمياً؟
- ٤- هل المجتمع المدني قادر ان يضغط ويشارك مع القطاع الخاص والقطاع الرسمي في بلورة انطلاق المدرسة الجديدة؟

ان خيار التجديد التربوي بما يتضمنه من عناصر تغيير تربوية واجتماعية، تحدّ كبير لرتبة مجتمعاتنا تربوياً، ولا يمكن ان يبدأ هذا العمل الا عبر الشاء عدد من المدارس التموذجية التي يحتاج بناءها الى رؤى عملية، يقوم بها اساساً فقط خبراء تربويون، عضويون من ابناء هذه البلاد، يعرفون العالم وقربيون جداً من نبض بلادهم. ولكن كما في كل مغامرة كبيرة يلوح في افق هذا التجديد قرار كبير للتغيير ... وهو فقط لمن يجرّ.

## **Adult Learning in the Digital Age**



### **Shermaine Barrett**

*Senior Lecturer  
University of Technology,  
Jamaica*

We live in a world in which technologies powered by artificial intelligence, advanced communication systems, industrial robots, flexible manufacturing systems; computer assisted design (CAD) and computer aided manufacturing (CAM) is changing all aspects of life including the structure of occupations, content of jobs, and how jobs are performed (Xing & Marwala, 2017; Hirsch, 2019).

Additionally, technological advancement is changing the way we do business including everyday activities such banking, paying bills and engaging in social communication.

This technologically powered world requires humans to develop literacies beyond the traditional reading, writing and arithmetic – the three Rs. This context requires new ways of being, new ways of knowing, and new ways of interacting. Therefore literacy in the digital age must be more broadly defined. Literacy must include new skills and capabilities such as technological or digital literacy and the flexibility to learn new systems as technology changes.

Jones-Kavalier and Falnnigan (2008) defines digital literacy as one's ability to execute tasks effectively in a digital environment. The International Computer and Information Literacy Study (ICILS) (2014) defines computer literacy as “an individual's ability to use computers to investigate, create and communicate in order to participate effectively at home, at school in the workplace and in society”

This new technological world presents different challenges and opportunities. Among these is the fact that we must rethink the assumptions we make about learning: who are learners;

when to learn; what we learn and how we learn. Education needs to be responsive, equipping individuals with the skills that make them able to cope with the demands of the technological age. It requires that learning must take place at all stages of one's life, among all age groups and within all sectors of life.

No longer can we focus on "school age" learning while completely ignoring or giving scant regard to learning in adulthood. It means that the idea of lifelong learning has to move from a place of being a mere politically correct pronouncement made by governments and other international and multilateral organizations to become embedded practice within our societies.

If we fail to engage adults in continuous learning then we run the risk of forfeiting the objectives of the sustainable development goals to which our various governments have signed while creating a whole new kind of "illiterates" who could find themselves isolated within their societies.





## أ/ هاني شوقي

نائب مدير قطاع التعليم  
ومسؤول التدريب بجمعية  
كاريتاس - مصر

إن تحقيق التنمية في أي مجتمع ما دون ومشاركتهم في إحداثها يعد هرراً وتعطيلها لقوى المجتمع المنتجة . من هنا أصبح من الأهمية والضروري تفعيل دور المرأة في التنمية والإهتمام بوجودها وبشكل فاعل والحرص على تمكينها من حقوقها وتوعيتها بواجباتها ومسئولياتها ، فتمكين المرأة أصبح من الإستراتيجيات الهامة والضرورية التي ترتكز عليها خطط وبرامج التنمية خاصة في مجتمعاتنا العربية وإذا أنتقلنا إلى مجال محو الأمية وتعليم الكبار كمحور أساسي وهام ضمن محاور التنمية خاصة في بلداننا العربية ومتاعبها من تبعيات خلفتها الأممية بأشكالها المختلفة ، فلا يمكن حصر عملية محو الأمية في تعليم الأميين القراءة والكتابة فقط وهذا ما ثبت فشله منذ سنوات ماضية .

- إن عملية محو الأمية وتعليم الكبار لكي تؤتي نتائجها وثمارها يجب أن تكون عملية تغيير اجتماعي ، عملية تحرير الأميين من الجهل والمرض والفقر والقهر ، عملية ترتبط بالعديد من المجالات الحياتية المتنوعة سواء كانت إجتماعية أو إقتصادية أو ثقافية أو صحية وغيرها .

وما لم تتكامل هذه المجالات وتتضارف جهودها لتحقيق أهداف واضحة ومحددة لصالح المتعلم وتعود بالنفع والفائدة له فان عملية محو الأمية خاصة بل والتنمية عامة تصبح حلماً بعيد المنال .

- إن معظم بل تقريبا جميع الملتحقين ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار يعززهم الدافع والحفز الذاتي للإلتاحق وذلك لإدراكهم بأنها لا تؤثر في فرصهم المستقبلية ولا تحدث تغييراً يذكر في مستوى معيشتهم أو طريقة حياتهم التي يحيونها . لذا أصبح من الضروري التركيز على مفهوم التمكين ضمن برامج محو الأمية وتعليم الكبار لما له من الأهمية والضرورة التي تساعده على زيادة الدافعية والحفز لدى المتعلم وإستمراريته بفضل محو الأمية من جهة وتنمية المجتمع من جهة أخرى كما أنها بهذا الشكل وتلك الفلسفة تعالج كل أشكال القصور والعجز التي إنتابت برامج محو الأمية وتعليم الكبار السابقة ومنها الحالية والتي أثبتت فشلها إذ أنها ترتكز بالأساس على تنمية مهارات القراءة والكتابة إلى جانب بعض المهارات الحسابية فقط وتهمل المجالات والجوانب الهامة لشخصية الدارس أو المتعلم وإحتياجاته المتنوعة .

-من هنا ومن خلال الخبرة السابقة أصبح لزاماً دمج مفهوم التمكين ضمن فلسفة برامج محو الأمية وتعليم الكبار فالتمكين هنا يعني توسيع فرص الاختيارات والمشاركة لدى المتعلم على كافة المستويات وهذا لا يأتي إلا من خلال إعداد الفرد ليصبح واعياً ومدركاً لكل ما يدور حوله مع إبراز علامات القوة في حياته مما يكسبه الثقة بالنفس .

## **التمكين ضرورة هامة لنجاح برامج تعليم الكبار**

- إن مفهوم تمكين المرأة والذى بدأ ينتشر وبقوة ضمن أدبيات التنمية منذ عدة سنوات من أكثر المفاهيم التى تعرف بالمرأة كعنصر فاعل ومؤثر فى المجتمع وفي إحداث عملية التنمية ، ولكل نتمكن من الوصول الى هذا الهدف لابد من العمل على الرفع من قدرات النساء والفتيات فى شتى المجالات مع إدماجهن إدماج حقيقى فى مسيرة التنمية ، ولايتأتى ذلك إلا من خلال العمل على تجديد الوعى وتنميته لديهن ، الوعى المرتبط بالهوية والثقافة والذى يساعدهن على طرق كل الأبواب فى المجالات المتنوعة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو صحية أو غيرها بكل مسؤولية وثقة أو غيرها بكل مسؤولية وثقة

**-هناك ثلاثة مستويات لتمكين المرأة :**

**1-المستوى الفردي:** يعبر عن قدرة النساء على الإلمام بادارة شئون حياتهن، وإدراكتهن وإحساسهن بقيمتهن وقدراتهن، مع تحديد أهدافهن والمحاولة الدائمة في العمل على تحقيق تلك الأهداف .

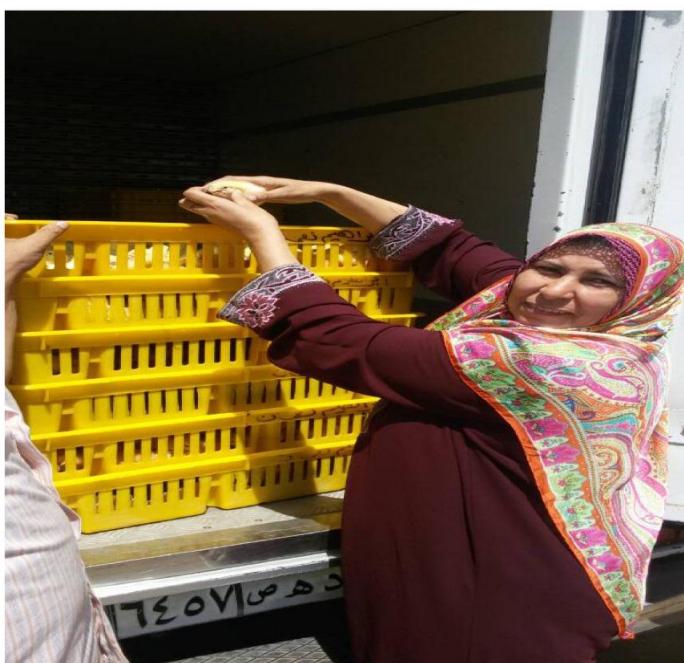
**2-المستوى الجماعي:** يعكس قدرة النساء على تنظيم أنفسهن والعمل كجماعة ، وأن العمل الجماعي أكثر قوة وأثراً لإحداث عملية التغيير .

**3-مستوى المناخ الاجتماعي والسياسي ،** والقواعد الاجتماعية والحوار العام حول ما يمكن أو لا يمكن للمرأة القيام به في ضوء ثقافة وعادات وتقاليد وطبيعة المجتمع وهذا المستوى محصلة ونتاج للمستويين السابقين .

### **التحديات التي تواجه تمكين المرأة :**

-طبيعة المجتمع ومايحمله من عادات وتقاليد قد تكون في بعض الاحوال عائق لتمكين المرأة .

-ضعف الوعى والأدراك النبدي لدى المرأة ذاتها .



**-غياب المهارات أحياناً وضعف المشاركة**  
**أحياناً أخرى لدى الكثير من النساء .**

**-ضعف استخدام التكنولوجيا والخوف من**  
**الانفتاح على المستجدات الحديثة .**

**-ضعف الثقة بالنفس والخوف من اتخاذ**  
**بعض القرارات وتحمل تبعيات تلك القرارات .**

# **التمكين ضرورة هامة لنجاح برامج تعليم الكبار**

**ما الذى يجب مراعاته فى برامج تعليم الكبار ضمن إطار التمكين الاجتماعى والاقتصادى:**

- ضرورة أن تركز برامج محو الأمية وتعليم الكبار فى فلسفتها على تمكين النساء والفتيات باعتبارهن الشريحة الأكبر بين الأميين بمجتمعنا العربية وذلك نظراً لبعض الموروثات الاجتماعية التى تحول دون مشاركة المرأة فى مجالات الحياة المختلفة وتخلق نوع من التمييز بينهن وبين الرجال هذا من جهة ومن جهة أخرى ماتعيشها المرأة من تبعيات إقتصادية ناتجة عن الفقر مما يتربى عليه وجود فجوة نوعية وعدم مساواة بينهن وبين الرجال فى سوق العمل .

-إعتماد البعد الحقوقى كمدخل هام وأساسي في العملية التعليمية للمرأة باعتباره حق أصيل من حقوق الإنسان.  
-خلق مساحة مناسبة ( فضاء ) ضمن فلسفه برامج محو الأمية وتعليم الكبار تسمح بمشاركة الدراسات بخبراتهن وتجاربهم الحياتية أثناء المسيرة التعليمية مما يساعد على بناء الوعي وخلق نوع من الثقة بالنفس لدى الدراسة .

-ضرورة أن تشتمل برامج محو الأمية وتعليم الكبار على الجوانب الحياتية المختلفة للمتعلم تبعاً لإحتياجاته وثقافته .

-إنفتاح الفصل الدراسي على المجتمع الخارجى كفضاء للتعلم(التعلم بدون حدود مكانية أو زمانية) مما يساعد على بناء وتنظيم وعي مجتمعى عام يساعد على توظيف التعلم لخدمة المتعلم من ناحية وخدمة المجتمع وقضاياها من ناحية أخرى.

- تدريب النساء والفتيات فى برامج محو الأمية على منهجية التفكير الناقد وحل المشكلات مع إستثمار هذا الفكر فى إعادة وتكوين رؤى وإتجاهات جديدة مما يساعدهن على تحسين ظروفهن الحياتية وجعلهن شخصيات فاعلة ومؤثرة فى المجتمع .

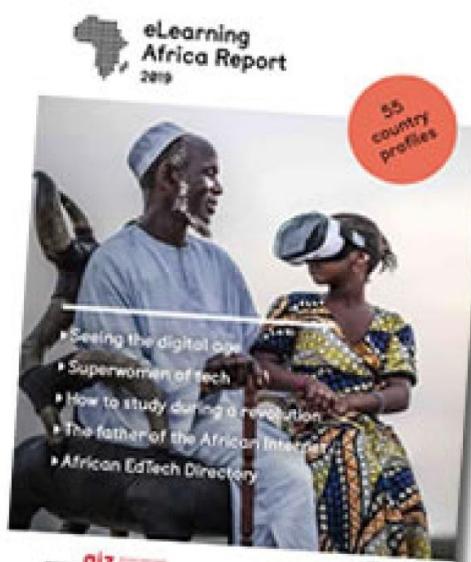
- مراعاة برامج محو الأمية وتعليم الكبار العلاقة الوثيقة بين الأمية والفقر خاصة لدى النساء والفتيات لذا يأتى التمكين الاقتصادي كضرورة هامة فى مجال محو الأمية إذ يساعد على التوظيف النسبى العادل للنساء والرجال فى المجتمع وتدريب النساء على إدارة المشروعات الصغيرة وزيادة الدخل مع إمدادهن بالمهارات الازمة التى تساعدهن على تنظيم حياتهن وظروفهن المعيشية بطريقة أفضل من خلال تدبير ممارسات الاستهلاك والتوفير .

## فاطمة محمد عنتر .. المتحركة من الأممية فائزة بالمنتدى الرابع لجوائز المتحركات من الأممية

فاطمة حرمت من فرصة تعليمها الأولى لكونها بنت و عندما سمعت عن فصول محو الأمية في قريتها شجعتها والدتها كانت تظل بعيدة عن عيون أسرتها حتى لا يراها أحد وهي بتذاكر و بتتعلم كانت ممنوعة من التعليم لمجرد أنها بنت ، والدتها بس اللي كانت مؤمنة بيها وبحلمنها وبحقها في التعليم وعدتها وفضلت معها كاهم بيخطفوا الحلم كل يوم يمر عليهم بخوف ورعب أن يعرف أن فاطمة بتحاول تأخذ حقها في التعليم كانت بتذاكر وتروح الامتحانات من غير علم اي فرد من أفراد أسرتها غير والدتها حتى قدرت أن تحصل على شهادة محو الأمية و بتفوق وقتها قالت لازم تصارح باقى أسرتها بحقها الأصيل في إستكمال تعليمها وفعلا شجعواها وسندوها كملت من غير خوف ووصلت إلى بكالوريس تجارة ومنه إلى دبلومه تربية فازت بجوائز المتحركات من الأممية في عامها الرابع أقامت مشروع صغير مكnya من مزيد من التعلم و حصلت على شهادة ICDL teacher وأكتساب العديد من المهارات فأصبحت تساعد الفتيات و السيدات في قريتها على التعليم و محو أميتهن كذلك الأطفال الذين لديهم صعوبات التعلم و تساعدهم في القراءة و الكتابة و تعلم اللغة الإنجليزية و الرياضيات .



## تقرير التعليم الإلكتروني في إفريقيا 2019



في الوقت الذي يسعى فيه القادة الأفارقة إلى تحقيق رؤية الاتحاد الأفريقي المتمثلة في "تحول القارة" بحلول عام 2063، ووضع آرائهم على إنشاء أكبر سوق منفرد في العالم، وحيث أن الشركات تقوم بتقييم آثار "الثورة الصناعية الرابعة"، ينظر تقرير التعليم الإلكتروني في إفريقيا إلى حالة التعليم والتدريب والتطوير والتكنولوجيا في هذه اللحظة من التغيير الذي لا مثيل له. بفضل مساهمات من الخبراء والممارسين والمستشارين ورجال الأعمال وحتى الطلاب والفنانين ، فإنها توفر نظرة رائعة حول كيف يقود التعليم والتدريب المدعوم بالتكنولوجيا التغيير والتطوير في جميع أنحاء إفريقيا.

**" يمكنكم الإطلاع على التقرير من خلال الرابط "**

[https://www.icwe-secretariat.com/elearning-africa/elearning\\_africa](https://www.icwe-secretariat.com/elearning-africa/elearning_africa)

**CCNGO-Education2030** الاجتماع العالمي التاسع للمشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية تحت عنوان تسخير التربية والتعليم من أجل بناء مستقبل شامل ومستدام عقد الاجتماع في تونس ، في الفترة من 2 إلى 4 ديسمبر 2019 بشأن جدول أعمال التعليم حتى عام 2030 أعتبر منبراً لمناقشة التقدم الذي أحرزه المجتمع المدني منذ انعقاد الاجتماع العالمي الماضي في أيار/مايو 2017، تمحور الاجتماع حول مناقشة الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني وإسهامها في دعم الإنصاف والإدماج في تنفيذ الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، والتوصل إلى اتفاق بهذا الشأن. تعد ترجمة رؤية الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة ودمجها في الأطر القانونية الدولية والوطنية أحد الدوافع الهامة لتنفيذ هذا الهدف. أيضاً تم مناقشة مسألة النزاع كموضوع شامل. وضرورة توفير التعليم لللاجئين والمهاجرين والنازحين، المعرضين للاستبعاد والظروف القاسية.



**" يمكنكم الإطلاع على التقرير من خلال الرابط "**

<https://en.unesco.org/gem-report/events/2019/9th-global->